توصيات منتدى الشباب والاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة

12-13-14 آذار/مارس 2022

نظمت منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة "الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة" في بيروت يومي 13 و14 آذار مارس 2022 وحضور أكثر من 60 ممثلا عن منظمات المجتمع المدني العربي وخبراء وأكاديميين حضوريا وعبر الزوم. يشار إلى أن منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة هي إطار يتشكل من شبكات اقليمية لمتابعة العمل حول التنمية المستدامة ومدى التزام الدول بتنفيذ خطة عمل 2030. الشبكات الأعضاء هي: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز كوثر، الاتحاد العربي للنقابات العمالية، المنتدى العربي للإعاقة، الاتحاد الدولي للموئل، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، الفروع العربية للشفافية الدولية.

يهدف الاجتماع إلى تفعيل الحوار بين منظمات المجتمع المدني في إطار الإعداد للمنتدى الإقليمي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة (الاسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية بين 15 و17 آذار مارس.

تشكل مخرجات هذا الاجتماع أحد مدخلات المنتدى العربي للتنمية المستدامة وسيتم ارفاقها بتقرير منتدى العربي للتنمية المستدامة الذي يرفع الى المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر حزيران/يونيو من كل عام لمراجعة التقدم في تنفيذ اجندة 2030 للتنمية المستدامة.

ركز الاجتماع على المواضيع التالية:

المحور الأول: كوفيد 19 وتراجع التنمية في المنطقة العربية

تشكل جائحة كورونا ذريعة اساسية لتبرير فشل أهداف التنمية المستدامة، كما لو أن مسار التنمية كان يسير بشكل جيد وجاءت الجائحة لتسبب تراجعا بالرفاهية والسلم والأمن المحققين. الواقع أن الجائحة كشفت عن تصدعات في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية في المنطقة وعن تحديات هيكلية تعيق التنمية وإمكانيات تحقيق أهدافها. "كورونا هي نتاج خصائص هذا العالم وتأثرت بها وآثارها الاقتصادية وأبرزها اللامساواة التي تعتبر من أبرز سمات النظام المعولم" وطريقة الاستجابة للجائحة أثرت على الإنتاج والجانب التنفيذي من الدورة الاقتصادية لكنها لم تترك أثرا على

خيارات السياسات الكلية الاقتصادية فمثلًا "عندما كان الخيار بين موت الناس أو الملكية الفكرية للحفاظ على الأرباح تم الانحياز للفكرة الأخيرة".

سببت الجائحة ارتباكا من الناحية العلمية (كاتباع إجراءات صحية ومن ثم اختفائها في المطارات) والمكابرة في إنكار ذلك، كما تم استخدام الجائحة لفرض أنماط من التفكير وتضليل الناس من خلال ضخ الأفكار، ويتم حاليا تداول ثلاثة تيارات هي: 1) الإبقاء على الخيارات الاقتصادية نفسها رغم فشلها، 2) الإفراط والمبالغة في التوجه التكنولوجي رغم قصوره من حيث النوعية وتكريس الفوارق وإنكارها لأهمية التفاعل الإنساني المباشر في التعليم والعمل مثلًا، 3) الاتجاه السلطوي من خلال تكريس القمع والتضييق على الحريات وانتهاك حقوق الإنسان.

ومن أبرز معوقات التنمية في المنطقة العربية هي عدم اعتماد المقاربة الشاملة، فمن أهم مبادئ خطة عمل 2030للتنمية المستدامة مفهوم "عدم إهمال أحد" من مسار التنمية البشرية المستدامة حيث شددت الاجندة والمشاركين في المنتدى على الزامية لحظ إشراك ودمج الفئات المهمشة. ولكن بالنظر إلى واقع الدول العربية، وحسب تقرير الاسكوا حول تقديمات الدول العربية من خدمات مشتركة من خلال المؤسسات العامة والخاصة لذوي الإعاقة والفئات المهمشة (الأطفال، النساء، ...)، ظهر التفاوت في التقديمات وافتقار هذه الدول إلى تقييم حجم التزامها، ومحاكاة الدمج الحقيقي كتراكم للمفاهيم منذ مئات السنين من آثار جائحة كورونا .وقد أدت السياسات المتبعة وعدم الجاهزية ونهج التخطيط القطاعي دون تنسيق ووضع استراتيجية مشتركة إلى قصور كبير يصل إلى حد الفشل في إدماج الفئات المهمشة، وافتقار سياسة الاستجابة للجائحة للمقاربة الشاملة للرد على احتياجات الناس، ما تسبب بحرمان الفئات المهمشة، وشرائح اجتماعية وبلدان فقيرة من الاستفادة من الخدمات المقدمة وازدياد معاناتها .

أهم المشاكل هي التمسك بالتخطيط القطاعي غير التكاملي، وهو أمر ليس بالجديد، لا بل سياسة اعتمدت لعقود طويلة. هناك العديد من العوامل التي تعكس التراجع في تبني استراتيجية الدمج لا بل تبني المفاهيم الخاطئة والممارسات الاجتماعية التي تعزز التفاوت في الحقوق وتعزيز اللامساواة، بالاضافة إلى قصور احصائي لجهة توفير معلومات وبيانات رسمية كافية عن هذه الفئات.

ساهم المجتمع المدني في دعم الفئات المهمشة. وقد زادت الأعباء على منظمات المجتمع المدني التي تعمل في ه هذا المجال بسبب الطابع الجزئي والمجزأ لشبكات الأمان الاجتماعي في معظم البلدان العربية، وابتعادها عن اعتماد أنظمة حماية اجتماعية شاملة على أساس الحق، التي ثبتت ضرورتها منذ عقود، وازدادت القناعة بضرورتها بسبب الجائحة.

ما هي الحلول والبدائل المقترحة لتجاوز أزمة الكورونا بما يسمح بتنفيذ خطة عمل 2030 للتنمية المستدامة؟

1. العمل على المستوى السياسي لانهاء الحروب والنزاعات على أشكالها والتي تشكل أبرز تحد أمام تحقيق التنمية في المنطقة العربية.

2. مراجعة الخيارات الاقتصادية الكلية في ضوء ما كشفته الجائحة من ثغرات خطيرة في العولمة المتحققة بالفعل، في الخيارات الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني، وأن تكون الخيارات البديلة منسجمة مع مضمون أجندة 2030 والمبادئ الموجهة لها ومنظومة حقوق الإنسان.

3. مراجعة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لخطة عمل2030، بالاستناد إلى القيم الأخلاقية والتضامن، والعمل على تقوية النظم الاجتماعية الشاملة وإتاحتها للجميع واحترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان.

4. استثمار الجهود لإلغاء كل ما يعزز تهميش الفئات الأكثر ضعفاً والتخطيط لأن يكون ذلك جزءً من عملية التنمية وليس فقط في أوقات الأزمات والطوارئ والكوارث

5. اعتماد مقاربة تشاركية تمكّن المجتمع المدني من المشاركة والتعاون في رسم الخطط التنموية.

6. تقوية البنية التحتية في قطاع الصحة وكذلك الموارد والإمكانيات المادية والبشرية.

7. تعزيز القدرات الرقمية التكنولوجية في الدول العربية مع التركيز على التعليم الإلكتروني مكمل للتعليم التفاعلي بأشكاله المختلفة.

8. التركيز على الجانب النفسي (الصحة النفسية) والعمل على تضمينه ضمن برنامج تأهيلي متنوع.

9. التصدي لتضارب المعلومات والتعتيم الإعلامي لاسيما حول المواضيع المستجدة كجائحة الكورونا.

10. مقاومة احتكار صناعة اللقاحات وضمان التوزيع العادل وتعليق العمل بحقوق الملكية الفكرية لإتاحة الصناعات الدوائية الأساسية في الدول النامية.

11. العمل على الصحة والتعليم والتشغيل كأهم ثلاث أولويات وبالأخص في فترة ما بعد الجائحة.

12. إعادة تدوير المخلفات الطبية وفتح المجال لصناعة معدات صديقة للبيئة ويمكن إعادة تدويرها.

المحور الثاني: فشل الاقتصاد الكلي وتعمق اللامساواة

فكرة التكامل العربي والوحدة الاقتصادية انطلقت في أواخر1940 أي قبل انطلاق السوق الأوروبية المشتركة ولكنها لم تنجح في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي. فمؤشر التجارة العربية البينية من نسبة التجارة الكلية تبقى ضعيفة حتى في دول الخليج العربي حيث كانت جهود التكامل الأهم بين المناطق العربية. أحد العوائق الأساسية هي أن التكامل العمودي غير المتكافئ في علاقات الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وغيرها من القوى الكبرى في الاقتصاد العالمي، أقوى من التكامل الأفقي بين البلدان العربية. وهناك عوائق إضافية تحد من إمكانية نجاح التكامل التجاري العربي الأول يتعلق بإشكاليات البنيات التحتية كالطاقة والموانئ ووسائل نقل. والعائق الثاني هو سياسي يتعلق بالخيارات الوطنية الخاصة التي تطغى على الخيارات الإقليمية التكاملية .لم تنجح محاولة اتباع مسار يشبه مسار الاتحاد الأوروبي الذي انطلق من تبادل حر، اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي واتحاد سياسي، لا بل لم تقم محاولات إقليمية جادة لبلور مسار مشابه، علما أن التجربة الأوروبية نجحت بالنسبة للتجار ولكن لم تنجح بالنسبة للشعوب، فهناك فئات لم تستفد من الاتحاد لا بل عانت من أزمات. ويعود ذلك إلى هيمنة الفكر الاقتصادي النيوليبرالي الذي يتمحور حول لبرلة الاقتصاد، دعم دور القطاع الخاص، تخفيض الضرائب على الأثرياء، وتوسيع دور البنوك المركزية، والإخلال بعلاقة التوازن الضرورية بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنمو . وهنا تم اعتماد مقاربة التقاطر (Trickle down effect) التي لم تنجح حيث ان النمو لم يحقق الأثر المرجو بل زاد من اللامساواة وتركز الثروات. كما ساهمت التوجهات التقشفية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي في العديد من البلدان العربية في أضعاف الإنفاق الاجتماعي وإبطاء العمل على تحقيق الأهداف التنموية. وقد حصل خروج حزئي ومؤقت عن سياسات التقشف المفرط خلال الجائحة الا ان ذلك لا يعدو كونه إجراء مؤقتا وتعويضيا، ولا توجد مؤشرات واضحة المعالم عن توجهات الاقتصادي الكلي لما بعد الجائحة تخالف الاتجاه السائد خلال العقود الاخيرة. ان التعاون العربي والدولي انسجاما مع روح أجندة2 030 ومع روح الشراكة العالمية من أجل التنمية والتضامن العالمي، يبقى احد اساسيات التنمية واحد متطلباتها الضرورية، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تعاني من الصراعات.

الحلول المقترحة:

1. العمل على سياسات اقتصادية تعزز الاقتصاد المنتج والعادل ذي القيمة المضافة المرتفعة، والقادرة على توليد فرص العمل اللائق.

2. اعتماد سياسات إعادة التوزيع من خلال أنظمة ضريبية عادلة وأنظمة حماية اجتماعية شاملة لمعالجة أوجه اللامساواة المتعددة الأوجه، وتصحيح الاختلالات المتزايد في التوزيع الأولي للدخل القومي لاسيما بين حصة العمل المتراجعة وحصة رأس المال المتزايدة.

3. تبني مقاربة للتبادل الإقليمي التحويلي التنموي يتخطى آلية السوق، حيث تلعب الدولة دورا مهما في تصحيح مساوئ السوق.

4. تفعيل مبادرات تقوم على مبادئ التآزر والتعاون.

5. تعزيز التشاركية في إطار صنع السياسات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ليكون للبعد الاجتماعي والإنساني والبيئي مكانه في آلية صنع السياسات.

6. تفعيل دور النقابات والمجتمع المدني في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتمثيل مصالح وحقوق الناس وموازنة مصالح الشركات.

7. تعزيز دور الدولة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في القطاعات الحيوية بعد ان اثبتت ازمة كورونا ان القطاع الخاص غير قادر على القيام بهذه الأدوار.

8. تعزيز شفافية البيانات الاقتصادية والمالية والنقدية وإتاحتها للاستخدام والمراجعة.

9. الالتزام بمعايير السلامة المالية لا سيما فيما يتعلق بضبط الدين الحكومي الداخلي والخارجي.

10. إدماج أهداف التنمية المستدامة في المالية العامة وتقييم بنود الإنفاق على كل مكونات الاجندة والأهداف المرتبطة بها .

المحور الثالث: التحول الديمقراطي وبناء الدولة والمجتمع في المنطقة

تشير تجارب مسارات التحولات الديمقراطية المفترضة في المنطقة العربية إلى قواسم مشتركة ومتشابهة وتوحي بعدم القدرة على تجاوز التحديات وبناء ديمقراطية مثل باقي شعوب العالم. ما يطرح علامات استفهام حول أسباب هذه الانتكاسات المتكررة وردات الفعل بعد كل محاولة للتحول الديمقراطي.

التجربة التونسية أكثر ما أوحى بالتفاؤل رغم التطورات الأخيرة التي طرحت تساؤلات حول نتائج تعطيل الهياكل السياسية والثقافية بتواطؤ من الجميع في مرحلة ما بعد الثورة .انتخب رئيس غير مرتبط بالفساد لكن من دون تجربة سياسية، إلا أن سلوكه كشف عن محاولة هدم منظومة سياسية وإعادة بناء نظام جديد دون اللجوء إلى حوار وطني تضميني وحقيقي .وتضمنت الخطوات التي اتخذها تجميد عمل المؤسسات مثل البرلمان وإلغاء الدستور وطرح استفتاء لتعديل الدستور قد يجعل من الاستفتاء أداة لتكريس الحكم الديكتاتوري. كما خاض معركة مع القضاء وفق نظرته لوظيفة القضاء التي تختلف عن السائد، وهو لا يؤمن بدور الأحزاب والحركات السياسية. النتيجة هي أن الرئيس يسعى إلى إلغاء كل الوسائط واختزال الحياة السياسية بعلاقة مباشرة بين رئيس وشعب ويطلب الدعم

الدولي دون الاهتمام بشروط ومعايير المجتمع الدولي المتعلقة بالديمقراطية والحكم الرشيد، وهذا بالنتيجة يعتبر نسفا لكل ما تم تحقيقه في آخر 11 سنة. ومن ضمن الأسباب التي تفسر هذا الوضع، أن الأحزاب لم تقدم فعليا أي طروحات اجتماعية أو اقتصادية بسبب الفصل بين البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية في طروحاتها بالإضافة الى انتشار الفساد بشكل واسع. هذا بالإضافة الى ازمة النخب من ناحية التشتت وقلة الوعي وغياب البعد المستقبلي وعدم طرح الحلول الجذرية حيث أصبح الشعب بانتظار البطل المنقذ ولا يكترث لأي إجراء حتى ولو تخطي الخطوط الحمراء.

النموذج السوداني مفيد ومهم ويعتبر التجربة الرابعة للانتقال والتحديات إنما هي انعكاس للتعقيدات في المنطقة مثل التنوع الإثني والقبلي، الجيش ودوره في الاقتصاد السياسي وارتباط الجيوش بالدول المستعمرة أكثر من انتمائه الوطني، ارتباط الجيوش برجال الاعمال، خلق ميليشيات موازية واحياناً داخل الجيش نفسه نتيجة تسليح القبائل والولاءات الاثنية والقبلية. أما تجربة الأحزاب ورغم تنوعها لكنها ضعيفة بسبب الاستبداد والشمولية. في ما يتعلق بنجاح المجتمع المدني في إسقاط النظام رغم ضعفه لأنه نجح في لم شمل كل أطياف المجتمع، هذا النجاح كان مشروطا وانتج نظاما هجينا عسكريا - مدنيا مليئا بالتعقيدات. عملية التغيير في السودان تنحو لأن تكون جذرية والتحركات مستمرة إلى الآن ونجحت الجماهير في بناء تنظيمات لجان مقاومة عابرة لكل الحواجز وتنسق في ما بينها وهذا يدعو للتفاؤل

فلسطين لها خصوصية نتيجة الاحتلال والحصار والانقسام الداخلي ويعتبر المجتمع المدني الفلسطيني القوة الناعمة للتغير ومساندة الثورة ومتابعة انتهاكات وجرائم الاحتلال ومراقبة ممارسات السلطة في تعاملها مع الحريات وساهمت في تعزيز المشاركة والمناصرة للقضايا المهمة وتنفيذ الإصلاح وتداول السلطة سلمياً والتحرر، اتهام الاحتلال لمنظمات المجتمع المدني بمساندة الإرهاب هو خطير جداً ويعكس أهمية دور هذه المنظمات في فضح ممارسة الاحتلال.

أما العراق فقد تحول إلى نموذج من أفشل الدول حيث أن النظام السياسي غير قادر على تحقيق التنمية وشؤون المجتمع وتأمين الخدمات وارتفعت نسبة الفقر من 23% (6 مليون شخص) عام 2007 إلى 32% (13 مليون شخص) في العام 2022، وارتفعت نسبة البطالة إلى 35% بين الشباب والفساد تجاوز كافة الحدود ونخر الدولة ويشهد الجنوب أزمة نزوح كبيرة بسبب النقص الحاد في المياه ويسود إحباط عام على مستوى النخب والمجتمع.

بعد سماعهم للعروض عن البلدان الأربعة التي تقدم بها ممثلون من هذه البلدان، اتفق المشاركون أن هناك يقين ووعي في البلدان العربية أن الديمقراطية هي الحل خصوصا بعد التجارب القاسية التي عرفتها المنطقة، وأن تنظيم المجتمع لنفسه مطلب أساسي للتحول الديمقراطي علما أن المجتمع

المدني يلعب دورا استراتيجيا في تنظيم المجتمع، كما أن التحديات المرتبطة بالتحول الديمقراطي تحمل سمات متشابهة في المنطقة العربية، وأن المسار طويل ويواجه تحديات تاريخية واجتماعية.

خلاصات وتوصيات:

1. اهمية الاصلاح او التغيير السياسي والمؤسسي، وبناء دولة المؤسسات والقانون، واحترام منظومة حقوق الإنسان، واعتبار الديمقراطية والتنمية أساس بناء الدولة والسياسات.
2. إصلاح القضاء وضمان استقلاليته، بما في ذلك زيادة فعاليته الداخلية لأن مساره بطيء جداً ويتسبب بضياع الحقوق، ويعطل إمكانية المساءلة والمحاسبة.
3. اصلاح التربية والتعليم وإعادة بناء منظومة القيم في وجهة حقوق الإنسان والمواطنة والتضامن وإعلاء شأن العلم والابتكار .
4. حماية الفضاء المدني وتعزيز مشاركة المجتمع المدني بكافة أطيافه والانفتاح على المجموعات التغييرية والحراك الاجتماعي.
5. التمكين الاجتماعي والسياسي للنساء في المجتمعات العربية كونهن يلعبن دورا أساسيا في التحول الديمقراطي في المنطقة.
6. تمكين العدالة الانتقالية وجبر الضرر في البلدان المتضررة من الحرب في العراق واليمن وليبيا والسودان وسوريا.
7. انشاء صندوق تمويل عربي انساني للمساهمة في تخفيف ورفع معاناة النازحين واللاجئين داخل البلدان العربية.

المحور الرابع: حلول الاستدامة البيئية في المنطقة العربية

التعافي الأخضر هو مفهوم غير تقليدي وبالتالي يجب اعتماده من خلال اعتماد مقاربات جديدة بعيدة عن المقاربات النمطية والعمل كالمعتاد. فالفارق كبير بين النمو والتنمية والعلاقة بينهما ليست خطية وبسيطة. التعافي المجتمعي يتطلب مقاربة شاملة تعتمد إدماج الأبعاد الخمسة للتنمية، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي والثقافي في الاستراتيجيات والسياسات العامة.

لقد اعتمدت قمة الأرض في ريو+20 مصطلح الاقتصاد الأخضر بما هو تلخيص جذاب ومباشر لنمط التحول الاقتصادي المطلوب الذي يحترم متطلبات الاستدامة البيئية، وعقلنة استخدام الموارد الطبيعية، وتكييف انماط الانتاج والاستهلاك الي تؤدي الى تفاقم ظاهرة التغير المناخي. وكان من ضمن أهداف ذلك جذب

القطاع الخاص إلى منتديات الأمم المتحدة حول البيئة، وتحفيزها على اعتماد خطط إنتاج واستهلاك تراعي المسؤولية البيئية (والاجتماعية) القطاع الخاص، لاسيما الشركات العالمية.

أشار المتحدثون إلى أن مساهمة انبعاثات الكربون في المنطقة العربية لا تتعدى 10%، لذا فإن الدول العربية تتأثر بالتغير المناخي أكثر من تصديره، ويجب ان يكون ذلك اولوية بالنسبة اليها. مع العلم ان هناك تفاوت كبير في انتاج الانبعاثات بين الدول العربية نفسها، الامر الذي يجعل تخفيف هذه الانبعاثات وفعالية استخدام الطاقة ايضا من الاولويات.

التحول الرقمي الذي يحصل في المنطقة، يتمثل بالتسارع في الرقمنة والتشريعات الناظمة والمبادرات التي قامت بها الدول العربية وأخرى من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، مراجعة بعض هذه المبادرات يظهر نتائج إيجابية وأثرا جيد على المستوى البيئي. إلا ان ثمة وجها اخر سلبيا لهذا المسار نظرا لطابعة الجزئي من جهة، وللقيود التشريعية والسياسية التي اعتمدتها معظم البلدان على استخدام الفضاء الرقمي، لاسيما في ما يتصل بحرية التعبير في المسائل السياسية وغيرها. وثمة تحديات متعددة أساسية مرتبطة بالرقمنة في المنطقة العربية تتعلق بالسيطرة على الخطاب العام والسيطرة على بيانات الناس.

توصيات واقتراحات:

1. تغيير الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية لتفعيل استخدام الموارد واستدامتها، وتغيير الأنماط السلوكية تجاه استعمال المواد المعاد تدويرها، وإعادة تدوير المخلفات كمدخل لتثمين المصادر المتجددة.
2. ترشيد استهلاك المياه والموارد الطبيعية من خلال تثمين المعارف التقليدية.
3. وضع الأطر التشريعية الضرورية والخطط المتعددة الأبعاد من أجل أن تكون مقاربة التحول الأخضر مراعية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.
4. اعتماد مبادئ ومعايير حماية البيانات الشخصية عند استخدام الرقمنة ووضع التشريعات والأطر الناظمة في هذا السياق وتنفيذها.
5. تطبيق معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الأخرى من قبل مؤسسات التمويل في اختيارهم للمشاريع الخضراء الممولة والشركاء.
6. تطوير فكرة الإدارة الاستراتيجية القائمة على التفكير والتخطيط الاستراتيجي في التعامل مع البيئة، مثل زيادة المساحات الخضراء والحد من البناء العشوائي.

7. وضع خطة مستقبلية لمعالجة شحة المياه الشرب في المدن العربية المهددة بالجفاف.

المحور الخامس: الشراكة من اجل التنمية وسبل التنفيذ

طرح المشاركون فكرة الشراكة من أجل التنمية البشرية المستدامة، باشتراك جميع الأطراف (حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني) من اجل غاية نهائية مشتركة هي التنمية، وذلك انطلاقا من الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة". واعتبروا أن الهدف طوباوي ولا يأخذ بالاعتبار اختلاف المصالح بين الأطراف، إلا أنه من ناحية ثانية يعبر عن رؤية للعلاقات المرغوب بها بين الأطراف المعنية بالتنمية على المستوى العالمي. لذا فإن العمل على تعزيز أدوار الأطراف الأكثر ضعفًا هو من متطلبات التنمية. وتمت الإشارة الى مسار الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي يسعى إلى خلق الحيز السياسي والمالي الذي يسمح للبلدان النامية بتمويل تنميتها بطريقة مستدامة، مع الإشارة إلى أن النظام المالي الدولي لم يساهم في تمكين دول الجنوب من حشد الموارد من أجل التنمية. وبدلًا من معالجة الهياكل الاقتصادية التي يقوم عليها تدفق الموارد من العالم النامي إلى الخارج، شدد المؤتمر على الحاجة لسد فجوات التمويل لأهداف التنمية المستدامة.

أما على مستوى المساعدات الإنمائية، فمنذ 2011 تتعارض ممارسات المساعدات الإنمائية الرسمية مع مبادئ بوسان، وفي 2013 تم إدراج المساعدات العسكرية ضمن المساعدات الإنمائية، كما أن إشراك القطاع الخاص مدرج أيضا في المساعدات الإنمائية الرسمية علما انه لا توجد رقابة واضحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاريع مع القطاع الخاص.

بشمل تعريف المساعدات التنموية الآن أيضًا تكاليف الهجرة في البلدان المتقدمة كجزء من 0.7٪، يتم احتساب جميع نفقات السنة الأولى للاجئين. والحلقة المفرغة، والمزيد من الحروب، والمزيد من الهجرة، والمزيد من الأموال تذهب إلى هذه القطاعات التي لا تعتبر في الواقع تنمية بدل التركيز على الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية، والخيارات الاقتصادية البديلة... إلخ.

لا يمكن للمواطنين التركيز على المراقبة والشركاء في التنمية إذا كانوا مشغولين في توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والأمن المادي.

مأساة اليمن:

- كل دقيقة ونصف يموت طفل يمني
- 2,3 مليون إنسان يعانون من سوء التغذية
- حتى بعد 7 سنوات من بدء الحرب، لا يزال الفقر يتسع، ويتعرض 395 ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم
- كانت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المماثلة هي الفاعل الرئيسي في هذه الحرب
- 14 مليار دولار منذ2015 وحتى 2021م تمويل لخطط الاستجابة الانسانية لليمن
- مبلغ التعهدات لعام 2022م مليار و300 مليون دولار سيخصص جزء كبير من هذا التمويل لقطاعات الغذاء والصحة والمياه
- طرق توزيع المساعدات غير فعالة ولا يختارها الناس، فمعظم هذه المساعدات تضيف في الواقع إلى الصراع وتساهم فيه، وتطيل أمده
- سلطات الامر الواقع لديها إمكانية الوصول إلى هذه الإمدادات والتمويل واستخدامها لمصالحها الخاصة، وليس توزيعها بطريقة عادلة

توصيات :

1. التأكيد على أهمية التمويل من أجل التنمية، ولكن أيضا وأولا التشديد على سلامة السياسات المتبعة.
2. إنشاء نظام ضريبي عادل وشامل وتصاعدي بهدف تقاسم الثروات بطريقة عادلة على مختلف المستويات، بما في ذلك على المستوى العالمي.
3. تحديد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال التنمية وتحديد إطار المساءلة والشفافية.
4. تعزيز الوصول إلى المعلومات والبيانات لإثراء عملية صنع القرار بشكل أفضل، وضمان الوعي بالسياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتعزيز الحيز المالي ودعم الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ومعايير منظمة العمل الدولية.
5. تشجيع الاستثمارات في البحث والتطوير والتقنيات الخضراء وتسهيل الوصول إلى التمويل للاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا.

6. العودة إلى مبادئ حقوق الإنسان في وضع خطط واستراتيجيات المساعدة العالمية للتنمية وتطبيق مبادئ بوسان

7. اعادة هيكلة الديون العالمية والإقليمية والوطنية، بما في إلغاء الديون الفاسد وغير المشروعة المستحقة على الدول، وخاصة الدول التي تعاني من حروب، وذلك انطلاقا من المسؤولية الدولية والمسؤولية العابرة للحدود للدول والمؤسسات الدائنة.

8. حذف المساعدات العسكرية من تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة في البلدان التي تشهد نزاعات.

9. التركيز من قبل الممولين أو دول لجنة المساعدة الإنمائية على إيجاد استراتيجيات سياسية واقتصادية لتخفيف الصراعات والحروب بالفعل في هذه البلدان.

10. منح الملكية للناس وجعلهم يشاركون في صنع القرار والتنفيذ.

11. إيجاد حلول لتحويل المساعدات الإنسانية إلى مساعدات تنموية من خلال استخدامها بشكل مختلف.

ملحق توصيات منتدى الشباب:

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في إطار مشروع "سفير" منتدى الشباب حول القضايا التنموية من 12 إلى 14 آذار/مارس في بيروت، لبنان، الذي ضمّ أكثر من خمسين شابة وشاب انطلاقا من مسار تدريبي حول المناصرة وأهداف التنمية المستدامة تمّ إنجازه مع حوالي 300 شاب وشابة في ثماني بلدان عربية.

نجح المنتدى في خلق مساحة حوار بين الشباب المشاركين في مشروع سفير وبين منظمات المجتمع المدني والجهات التنموية الفاعلة وذلك بعد إنجاز الأنشطة التدريبية والعمل على تأطير أولويات التنمية للشباب في المنطقة العربية وتحضيرهم للمشاركة في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة.

خلال الأيام الثلاثة للمنتدى، نجح الشباب والشابات في تحديد تحديات التنمية التي تواجه بلدانهم والمنطقة العربية مما أتاح لهم تأطير الأولويات على المستوى الإقليمي واقتراح التوصيات التي تعزز مشاركة الفئة الشبابية في المسار التنموي، وأبرزها:

- إنشاء مجالس استشارية للشباب تؤكد مشاركتهم في صنع القرار، على المستويين المحلي والوطني، وضمان اختصاصات وصلاحيات موسعة وخلق آلية للمراقبة والمحاسبة. مما يخلق تعاون بين الشباب والفئات الأخرى من صانعي القرار مثل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعزز إشراك الشباب في صياغة الخطط الاستراتيجية الوطنية لنقل وترجمة أولويات الشباب واعتمادهم كفاعل في السياسات العمومية وليس كأداة.
- ضمان مشاركة عادلة ومتساوية لكافة الفئات الشبابية على الصعيد الوطني من خلال اعتماد نهج حقوقي (سياسات الدمج، الاعتبارات الجغرافية، الجندرية، الخ..).
- دعم المشاريع الشبابية متناهية الصغر وعدم اهمالها، ودعم عمليات اتخاذ القرارات المنصفة والعادلة للحصول على التمويل لمشاريع الشباب بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية.
- تخصيص وزارة مستقلة للشباب.
- تعديل قوانين تمثيل الشباب في المجالس والمناصب التشريعية مثل تخفيض عمر الترشح، وتعزيز اللامركزية الإداريّة.

- بناء شراكات مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا التنمية وتعزيز انخراط الشباب في هياكل مؤسسات المجتمع المدني.
- إنشاء مساحات إعلامية ومنتديات شبابية على مستوى المنطقة العربية يعبر الشباب فيها عن آرائهم ويشاركون في عملية صنع القرار.
- تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لدعم وتطوير ودعم عملية دمج الشباب في المجتمعات المحلية.
- دعم وتدريب الشباب العربي وبناء قدراتهم وتثقيفهم حول المواطنة وحول حقوقهم وواجباتهم في القوانين تحديدا في الجانب السياسي.
- لحظ البعد الثقافي في عملية دمج الشباب في المجتمعات المحلية.
- العمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة كونها تشمل كافّة القطاعات والمجالات، وعلى تطبيق آليات الوصول للمعلومات مما يمكّن الشباب من معالجة القضايا الملحّة بصورة دقيقة.
- توفير نظام حماية اجتماعية شامل متساو للجميع، مما يشجع الشباب على الانخراط في الحياة العامة أكثر.